حكومة الانتداب .

٣ ــ الهجرة والاستيطان الصهيوني حملت معها استثمارات مالية كبيرة (٩٠ ــ ٩٥ مليون جنيه فلسطيني حتى عام ١٩٣٦)(٢٠)، ومستثمرين أكفاء (ارباب عمل) وعمالا مهرة وحرفيين وتقنيين في كافة المجالات ، توزعت عمومها ما بين استثمارات خصوصية او جماعية على كافة قطاعات الانتاج ، وكونت وضعا ممتازا بالنسبة للانتاج المحلي القائم ، يحمل صفات الانتاج الاوروبي المتقدم ، غزت به السوق المحلي والاسواق العربية . شكلت بصورة مباشرة (منع العرب من العمل في المؤسسات اليهودية) ، او غير مباشرة (اضعاف فرص العمل والاستثمار بفعل المنافسة الشديدة للصناعة العربية الحديثة ، عوضا عن قضائها تدريجيا على الحرف والصناعات العربية التقليدية) وضعا احتكاريا ــ امبرياليا ، ذا خصوصية (جزيرة متطورة) .

على ضوء هذه الاعتبارات ، نلاحظ ان حجم العمال العرب الصناعيين في فلسطين ضئيل جدا بالنسبة لانظارهم اليهود في القطاع الصناعي اليهودي ، ومع اخذنا بعين الاعتبار التناقضات بين ارقام الاحصاءات الرسمية لسلطات الانتداب واحصاءات الوكالة اليهودية حول عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها ، وقيمة المنتجات، ورؤوس الاموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية اليهودية(٢١). الا ان عدد العمال العرب في القطاع الصناعي العربي كان بلا شك محدودا جدا . ففي عام ١٩١٢ كان عدد العاملين في بعض الصناعات الكبرى ١٦٠٣(٢٢)، اما عام ١٩٢٨ فقد كان عدد المستخدمين في الصناعة حسب الاحصاء الحكومي ١٧،٩٥٥ من العرب واليهود ، فاذا حذفنا عدد أصحاب الصناعة واقاربهم من المجموع الكلي (٥،٥٤٧) فان عدد العمال العاملين مقابل اجور كان ١٢،٤٠٨ عمال ، نصفهم من العمال العرب وفقا لبعض التقديرات(٢٣). فيما يظهر احصاء عام ١٩٣٩ الموضح في الجدول رقم (١) ان عدد العمال العرب الصناعيين هو ٤١١٧ ، وهو ٨٨٠٤ لعام ١٩٤٢ . واخيرا تشير ارقام السنوات الاخيرة من الانتداب البريطاني الى ان عدد العمال العرب في الصناعات العربية قد بلغ ١٤٩٣٧ يقابلهم ٢٦٢٢٦ عاملا يهوديا في الصناعة اليهودية كما هو الحال في عام ١٩٤٥(٢٤). بيد انه ، حتى هذه النواة من العمال الصناعيين ، كانت في واقع الامر محاطة عمليا في ظروف انتاج ذات طبيعة أولية ، تسودها علاقات مباشرة بين العامل ورب العمل ، وتغطيها ثقافة حرفية واواصر الروابط والعادات الحرفية والتطلع نحو الملكية الخاصة والاستقلال في العمل (الرغبة في التحول الى رب عمل) ، وهي السمات التي تحكم ثقافة العمال في بنية انتاج صناعي فتحتل فيها انماط الانتاج الصغير والحرفي قسما هاما، رغم التطور الهام الذي جدّ في السنوات الاخيرة على الانتاج الصناعي العربي . ان طبيعة تطور البرجوازية التجارية الفلسطينية نحو الرأسمالية « الكولونيالية » ، ووجود الاستعمار البريطاني بقوات عسكرية واسعة وبسبب من احتياجات هذا الوجود لقطاعات انتاجية مختلفة ولخدمات ولمؤسسات رأسية ، فقد ادت جملة هذه الاعتبارات الى نمو قطاع عمالي واسع حول النواة العمالية الصناعية ، (السكك الحديدية ، الموانىء ، مصفاة البترول ، قطاع البناء ، المشاريع الحكومية ، مشاريع الجيش البريطاني ، مؤسسات حرفية غير صناعية كالمطاعم والمخابز ، عمال زراعيين) . واذا اعتبرنا التقدير الذي يرى ان عدد العمال المأجورين في الصناعة في فلسطين يبلغ ٣٠،٦٪ من مجموع عدد العمال المأجورين في البلاد(٢٥)، ينطبق على العمال المأجورين العرب بصورة خاصة بوسعنا ان نستنتج ان حجم العمال في المؤسسات غير الصناعية هو كبير جدا . ولعل طبيعة تركيب النقابات العمالية الفلسطينية تعطي صورة واضحة حول حجم القطاعات العمالية في المؤسسات غير الصناعية كما سيمر بعد قليل .

وبصورة عامة يمكننا القول ان تركيب الطبقة العاملة العربية في فلسطين كان خاضعا لجدلية تطور قطاعات الانتاج المختلفة وتأثيراتها المتبادلة واتجاهاتها العامة في اطار